القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة

ورقة معلومات

✓ أولاً: خلفية عامة

تم اعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بالإجماع من قبل قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة خلال مؤتمر القمة والذي عقد في سبتمبر 2015. تم البدء في تنفيذها في يناير 2016 لتعمل البلدان خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة واضعة نصب أعينها هذه الأهداف وحشد الجهود لتنفيذها، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود، حيث يتمثل الهدف الأسمى لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في "عدم إغفال أحد". وتشمل الخطة الطموحة والواسعة النطاق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي تتضمن 169 غاية متكاملة وشاملة وجامعة لكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وقد اقترحت الأمم المتحدة 229 مؤشراً لرصد أهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها الـ169، وفي نوفمبر 2016 تم تصنيف المؤشرات في ثلاثة مستويات على النحو التالي:

98 مؤشراً على المستوى الأول بحيث يكون المفهوم واضح، التعريف متوفر، المنهجية متوفرة، المعايير موجودة والمعطيات متوفرة، **و50 مؤشراً على المستوى الثاني** بحيث يكون المفهوم واضح، التعريف متوفر، المنهجية متوفرة، المعايير موجودة والمعطيات غير متوفرة أو متوفرة بشكل ضئيل، **و81 مؤشراً على المستوى الثالث** بحيث يكون المفهوم غير متوفر، التعريف غير متوفر، المنهجية غير متوفرة، المعايير غير موجودة والمعطيات غير متوفرة. وتؤدي أهداف التنمية المستدامة الآن إلى تخطيط السياسات وتنفيذها عبر الحدود وعبر القطاعات، مع الاعتراف بالروابط بين الهجرة والتنمية والمساهمات الأساسية للمهاجرين.

وقد اعتمدت اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة في دورتها الـ48 التي عقدت في مارس 2017، الإطار العالمي لمؤشرات أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وضعها فريق خبراء مشترك بين الوكالات

المكلفة بوضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن الإطار العالمي للمؤشرات مجموعة من المؤشرات الأولية التي سوف يجري تنقيحها سنوياً ويتم استعراضها بصورة شاملة من جانب اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين في عام 2020 ودورتها السادسة والخمسين في عام 2025. وسوف يتم استكمال هذه المؤشرات بمؤشرات أخرى يتم وضعها على المستويين الإقليمي والوطني من قبل الدول الأعضاء.

- ✓ **ثانياً: أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة**

تم أدراج الهجرة لأول مرة في الإطار الإنمائي العالمي في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 والمتمثل في الهدف رقم (10.7) بشأن تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة، والذي يتضمن الفقرة رقم (10 – ج) بشأن "خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030". وذلك اعترافاً بالدور الأساسي الذي تؤديه الهجرة في الإسهام الإيجابي في التنمية المستدامة حين يتم إدارتها بشكل جيد. وقد أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة مؤخراً المؤشر 10.7.2 كجزء من الشبكة العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

كما تتضمن خطة التنمية المستدامة عدة أهداف إضافية ذات صلة بالهجرة وهي:

1. الهدف رقم (1) بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان ، والذي يتضمن الفقرة رقم (1.5) بشأن بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.
2. الهدف رقم (3) بشأن ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، والذي يتضمن الفقرة رقم (3.8) بشأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة.
3. الهدف رقم (4) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، والذي يتضمن الفقرة رقم (4 – ب) بشأن الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.

4. الهدف رقم (5) بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والذي يتضمن الفقرة رقم (5.2) بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر.
5. الهدف رقم (8) بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والذي يتضمن الفقرات التالية:
   - (8.7) بشأن اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.
   - (8.8) بشأن حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.
6. الهدف رقم (11) بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، والذي يتضمن الفقرة رقم (11 – ب) بشأن العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي (Sendai Framework) للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030.
7. الهدف رقم (13) بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، والذي يتضمن الفقرات التالية:

(13.1) بشأن تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.

(13.2) بشأن إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

(13.3) بشأن تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

8. الهدف رقم (16) بشأن السلام والعدل والمؤسسات، والذي يتضمن الفقرة رقم (16.2) بشأن إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.
9. الهدف رقم (17) بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. والذي يتضمن الفقرات التالية:

- (17.16) بشأن تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.
- (17.17) بشأن تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.
- (17.18) بشأن تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020.

✓ **ثالثاً: آليات المتابعة والاستعراض لأهداف خطة التنمية المستدامة 2030**

<u>على المستوى العالمي:</u>

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات على عاتقها وضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية — يسهل الوصول إليها — في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. وتلعب عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة دوراً في المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي.

- **المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة HLPF**

وفي إطار آليات المتابعة والاستعراض لخطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى العالمي يقوم **المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة** بعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حيث يتم تشجيع الدول الأعضاء على تقديم استعراضات طوعية منتظمة وشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

- **دورة عام 2016:**

تم عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى خلال الفترة 11-2016/7/20 في نيويورك بهدف توجيه الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحت شعار *"ضمان عدم إغفال أحد"*. وقد شارك في المنتدى ممثلون عن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث تضمن استعراضات وطنية طوعية قدمتها 22 دولة من بينها **جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية** حول رؤيتها لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

- **دورة عام2017:**

تنعقد دورة هذا العام من المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الفترة 10-2017/7/19 في نيويورك تحت شعار *"القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير"*، حيث يتم مناقشة مجموعة من الأهداف واستعراضها بتعمق، بما في ذلك الهدف رقم 17 حول "تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة" والذي سينظر فيه كل عام. ومن المفترض أن تتضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2017 قيام كل من **المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر** باستعراض جهودهم في هذا المجال.

- **دورة عام 2018:**

ينعقد المنتدى خلال عام 2018 تحت *شعار "الانتقال نحو مجتمعات مستدامة ومرنة"* ومن المقرر أن تتضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2018 دولة البحرين.

- **دورة عام 2019**

يتم تنظيم المنتدى في عام 2019 تحت شعار *"تمكين البشر وضمان الشمول والمساواة"* حيث يتم مناقشة عدة أهداف من بينها **رقم 10 حول "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها" والمتضمن الهجرة.** علماً بأنه لم يتقرر بعد الدول التي سوف تقوم بتقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية خلال المنتدى في عام 2019.

- **المنتدى العالمي للهجرة والتنمية GFMD**

ترأست بنجلاديش المنتدى العالمي للهجرة خلال عام 2016 وتم عقد الدورة التاسعة للمنتدى في داكا-بنجلاديش خلال الفترة من 10-2016/12/12 بمشاركة واسعة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المراقبين والخبراء والقطاع الخاص.

تمحورت احدى جلسات المنتدى حول "التعاون في الإدارة العالمية" والتي تناولت مناقشة الخطوات التي يمكن اتخاذها لتنفيذ الهدف 10.7 من أهداف التنمية المستدامة 2030 الخاص بالهجرة. حيث كانت خطة التنمية المستدامة 2030 تحت الضوء طوال فترة رئاسة بنغلاديش للمنتدى، واستجابة للاهتمام القوي بأن يقوم المنتدى بدور هام في متابعة أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، **تم تشكيل فريق عمل مخصص لتقديم توصيات بشأن كيفية تفاعل المنتدى مع أهداف خطة التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة** وكذلك "**الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة**" المقرر اعتماده خلال عام 2018.

<u>على المستوى الإقليمي العربي:</u>

- **المنتدى العربي للتنمية المستدامة**

تتولى **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)** مهمة متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وتقوم بتنظيم المنتدى العربي للتنمية المستدامة والذي يشكل منبراً إقليمياً لمناقشة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمتابعة والاستعراض في المنطقة العربية بشكل منّسق ومتّسق.

- **<u>دورة عام 2016-المملكة الأردنية الهاشمية:</u>**

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بعقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة يومي 29-2016/5/30 في الأردن، حيث تضمن المنتدى أربعة محاور رئيسة وهي: "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، "من الالتزام إلى العمل على الصعيد الوطني، تحديد الأولويات والتعامل مع التحديات الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، "المضي قدما: العمل معاً لتحقيق تنمية مستدامة لا يستثنى فيها أحد". وتم رفع نتائج النقاشات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى HLPF في دورته التي عقدت في يوليو 2016.

<u>عروض حول التجارب الوطنية للدول:</u>

تضمن المنتدى عروضاً حول التجارب الوطنية للدول، حيث قدمت **جمهورية مصر العربية** عرضاً حول تجربتها في إعداد استراتيجية التنمية المستدامة 2030 لوضع رؤية موحدة تتوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ما بعد 2015 ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني من خلال تحديد أهداف واضحة ومؤشرات لقياس الأداء. كما قدمت **المملكة الأردنية الهاشمية** خارطة طريق للمرحلة القادمة لتنفيذ أهداف خطة

التنمية المستدامة 2030. بينما قامت **المملكة المغربية** بعرض تجربتها حول أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 حيث قامت بعرض حصيلة المنجزات خلال فترة الألفية للتنمية 2000 – 2015 وكيفية ملائمة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية مع أهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة. كما قامت كل من **جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية** بتقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية والتي تم عرضها بعد ذلك خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقدته الأمم المتحدة خلال الفترة 11-2016/7/20 في نيويورك. (للاطلاع على وثائق المنتدى لعام 2016 برجاء زيارة الرابط التالي: المنتدى-العربي- للتنمية-المستدامة-2016 https://www.unescwa.org/ar/)

- **دورة عام 2017 – المملكة المغربية:**

قامت الإسكوا بتنظيم المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام في الفترة 3-2017/5/5 في المغرب، حيث تضمن المنتدى ثلاث محاور رئيسة:

قام المحور الأول بمناقشة ما توصلت إليه المنطقة في عامها الثاني على تنفيذ الخطة، وتلا ذلك عروض حول التجارب الوطنية ومدى تكامل السياسات ومواءمتها مع الخطة الجديدة، وقياس التقدم المحرز، وإشراك الأطراف ذات الصلة، ووسائل التنفيذ. وركز المحور الثاني على موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيرة" حيث تم تناوله من خلال مجموعة من الحلقات النقاشية تناولت أبعاد هذا الموضوع، كما تناولت بعض التحدّيات التي تواجهها المنطقة في القضاء على الفقر، وتحقيق الرخاء للجميع، بما في ذلك الهشاشة وعدم الاستقرار والنزاعات. بينما ركز المحور الأخير للمنتدى على "كيفية" تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعلى قدرة المنطقة في توفير وسائل التنفيذ الإقليمية من أجل دفع عجلة التنفيذ.

وقد تم تغطية قضايا الهجرة واللجوء خلال أعمال المنتدى بصورة جيدة تعكس أهمية الموضوع. حيث تناولت الجلسة الخامسة "هجرة العمالة"، والجلسة السادسة موضوع "اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة والفقر"، وكذلك موضوع "الهجرة غير النظامية".

وقامت كل من **المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر** بتقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية والتي سوف يتم عرضها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة خلال الفترة 10-2017/7/19 في نيويورك. حيث تشكل كل من مخرجات وتوصيات المنتدى المساهمة الرئيسية للمنطقة العربية في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام. وسيقدّم تقرير المنتدى إلى كل من اللجنة التنفيذية والدورة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي

آسيا. (للاطلاع على وثائق المنتدى لعام 2017 برجاء زيارة الرابط التالي: المنتدى–العربي- للتنمية-المستدامة-7 (https://www.unescwa.org/ar/201

✓ **رابعاً: جهود المنظمات في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة**

- **جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

- **<u>الإطار الاسترشادي العربي لدعم خطة التنمية المستدامة 2030</u>**

تعتزم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) وضع إطار استرشادي عربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 يتضمن التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، وأولويات تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة في المنطقة، والمبادرات العربية المشتركة لتنفيذ الأولويات.

- **<u>الاسبوع العربي للتنمية المستدامة</u>**

تعتزم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) عقد الاسبوع العربي للتنمية المستدامة في الفترة من 14–2017/5/17، والذي تستضيفه جمهورية مصر العربية تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

يهدف المنتدى لإعطاء فرصة للدول العربية لمناقشة أهداف التنمية المستدامة وتحديد خططهم المستقبلية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ويشارك فيه كل من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وجهات التمويل الدولية.

- **<u>برامج بناء القدرات</u>**

تعتزم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) عقد دورة تدريبية للسادة المسؤولين في الدول العربية الأعضاء حول أهداف خطة التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة خلال شهر نوفمبر 2017 بمقرها، وذلك في إطار مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية التي تترأسها جامعة الدول العربية واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا – (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة وذلك بهدف رفع الوعي

وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030 وكيفية تنفيذ ومتابعة هذه الأهداف.

وقامت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP بالمشاركة في العديد من الفعاليات التي تنظمها المنظمة الدولية للهجرة IOM في إطار متابعة تنفيذ واستعراض جوانب الهجرة في أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، مثل **الورشة لثانية للحوار الدولي بشأن الهجرة workshop(IDM)** والتي عقدت يومي 11 – 2016/10/12 في جنيف. حيث تم تقييم التقدم المحرز في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة وتم استعراض نتائج عدد من المبادرات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. كما تم تبادل الاستراتيجيات والسياسات والتدابير الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالهجرة، بما في ذلك الممارسات الجيدة، والتحديات والدروس المستفادة والخبرات المشتركة، بالإضافة إلى المجالات التي تحتاج إلى دعم. حيث قامت الأمانة العامة بتقديم عرض حول "**إعادة التفكير في أطر الشراكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة**".

كما قامت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالمشاركة في **الاجتماع العالمي السادس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية حول الهجرة RCPs** والذي عقد يوم 2016/10/13، تحت شعار "الهجرة وأهداف التنمية المستدامة: دور آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية"، وذلك بناء على توصية الأمانة العامة بصفتها رئيس الاجتماع العالمي الخامس الذي عقد بمقرها في أكتوبر 2015. حيث قامت الأمانة العامة بتقديم عرض حول "**دور عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة RCPs في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030**".

A.Shibany